

## اعلان الدوحة:

شارك في هذا الملتنقى ممثلون لخمسة وثلاثين جهازاً من الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بمنظمتي الارابوساي والاوروساي، وناقش المشاركون على مدار ثلاث أيام دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مراقبة خطط الإنفاذ المالي المستقبلية بناءً على خبراتها من خلال الأزمة المالية العالمية التي بدأت في عام 2007.

وإدراكاً لمدى خطورة هذه الأزمات على اقتصاديات الدول وحياة ومصالح الشعوب، ولما تخلفه من كوارث وآثار سلبية على كافة الأصعدة، ونظراً للإخفاقات الجسيمة التي كشفت عنها الأزمة في حوكمة النظام المالي العالمي والرقابة عليه، وإيماناً بحجم المسؤوليات التي يتعين أن تضطلع بها الأجهزة العليا للرقابة المالية في المحافظة على الاقتصاديات القومية للدول واستقرارها المالي وتنميتها المستدامة.

واستذكراً للهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة المعتمدة من قبل منظمة الأمم المتحدة، وللدور الهام الموكل للأجهزة العليا للرقابة في ما يتعلق ببناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات.

وإقراراً بأن الأزمات المالية وتدبير التصدي لها، تُشكل تحديات جديدة وهامة أمام أجهزة الرقابة والمساءلة على الصعيدين الوطني والدولي.

فقد استذكرت الوفود المشاركة وأشادت بأنشطة وجهود مختلف الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على المستويين الدولي والإقليمي في هذا المجال ومبادرة تنمية الانتوساي على المستويين الدولي والإقليمي في هذا المجال، ومبادرة منظمة الانتوساي لتكوين فريق عمل لدراسة إصلاح وتطوير القطاع المالي. وعليه تشجع الوفود المشاركة منظمتي الأرابوساي والأوروساي والأجهزة العليا للرقابة الأعضاء فيهما على تحقيق الآتي:

1- السعي لاضطلاع الأجهزة العليا للرقابة بدور فاعل في مراقبة الإجراءات الوقائية لتجنب الأزمات المالية التي قد تحدث في المستقبل، والرقابة على تصميم وتنفيذ خطط الإنفاذ المالي والتدابير الأخرى التي يتم القيام بها في حال حدوث الأزمات.

2- تعزيز الرقابة على إدارة الدين العام اعتماداً على معايير الانتوساي ذات الصلة والممارسات الرائدة في هذا المجال، وتشجيع الإفصاح الكامل وبشكل دوري عن الدين العام والالتزامات الطارئة والأخرى، واعتماد أفضل الممارسات في إدارة المخاطر المرتبطة بها.

3- توطيد التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة بغرض تبادل المعارف والخبرات والمعلومات فيما يخص التحقق من مدى نظامية ومشروعية التدابير المتخذة لمواجهة الأزمات المالية، والمواضيع المتعلقة بإدارة المخاطر ذات الصلة، وكذا إقامة شراكة مع المجالس التشريعية بشأن تنفيذ التوصيات الناتجة عن أعمال التدقيق.

4- إيلاء الاهتمام بقضايا الحوكمة في المؤسسات المالية والأطر التشريعية التي تنظمها، من خلال التركيز على شفافية وكفاية جميع أعمال الرقابة عليها وضمان المساءلة، وما قد تستدعيه الحاجة لأطر تشريعية إضافية فيما يخص اختصاصات ومسؤوليات الأجهزة في هذا الصدد.

5- دعم وضع آليات للإنذار المبكر للتنبؤ بحدوث الأزمات المالية من أجل تحديد المخاطر المالية على الصعيدين الوطني والدولي، وذلك من خلال الاستعانة بالدراسات التي تجريها المنظمات والمؤسسات الاقتصادية العالمية، مثل صندوق النقد الدولي ومجلس الاستقرار المالي في هذا المجال، وبالإضافة إلى التقارير والدراسات التي أعدها فريق عمل الانتوساي حول إصلاح وتطوير القطاع المالي.

6- تشجيع الجهات المشمولة بالرقابة على تعزيز نظم رقابتها الداخلية وتأسيس أطر لإدارة المخاطر مبنية على المؤشرات في الجهات المشمولة بالرقابة التي تقتضي أنشطتها وجود مثل هذه الوحدات.

7- الاستمرار في تنمية القدرات المهنية والتنظيمية للأجهزة العليا للرقابة من خلال تبني وتطبيق معايير الانتوساي والممارسات الرائدة، في رقابة وتقييم الأداء المالي وتعزيز الحوكمة، والاستعانة بالخبرات الخارجية المتخصصة في هذا المجال عند الاقتضاء.

8- مناقشة منظمة الانتوساي للنظر في الحاجة لوضع معايير وإرشادات تطبيقية لمراقبة خطط الإنقاذ المالي. كما توصي الوفود المشاركة الرؤساء والأمناء العاميين للاوروساي والارابوساي برفع هذا الإعلان إلى رئيس وأمين منظمة الانتوساي وكذلك إلى الرؤساء والأمناء العاميين لبقية المجموعات الإقليمية للانتوساي.

